

اقتصاد

فوق الطاولة

حكومتنا والتفكير الإيجابي

المحرر الاقتصادي

يروى خبير التنمية البشرية جاك كانفيلد، في كتابه «أسس النجاح»، أن رجلاً وهو يمشي في الشارع ليلاً، صادف رجلاً جاثياً على ركبتيه قرب عمود الإنارة وهو يبحث عن مفتاحه، فيبادر إلى المساعدة، وجثى على ركبتيه يبحث معه عن المفتاح، ولكن عبثاً، إذ لم يجد الرجلان المفتاح، فسأل الثاني الأول: هل أضعت مفتاحك هنا؟ فأجاب: لا، أضعته في المنزل. فسأل ثانية: نذا، لماذا تبحث هنا؟ فأجابه: لأن الإضاءة هنا أفضل من المنزل!

النجاح الحكمة في تنفيذ مهامها أمر مطلوب، وندافع عنه بقوة، لأن هذا ما نحتاج إليه، علماً بأن الأمر الطبيعي أن نتج الحكمة في مهامها، ومن غير المقبول، منطقياً، أن ننهال عليها بالمدح عن كل مهمة أنجزتها بنجاح، كما يفعل البعض، أو يطلب فعله في الإعلام.

ومن الطبيعي أيضاً، أن تعمل أي حكومة في ظروف غير مواتية للنجاح، وفيها صعوبات وعوائق وتحديات، والطبيعي أيضاً أن تعمل الحكومة عبر إستراتيجيات منقطة لتجاوز كل ذلك وتحقيق الأهداف المخطط لها، لكن غير الطبيعي أن نقرأ في كل بيان صحفي حكومي ونسمع في كل تصريح، عبارات لوم الظروف والعقوبات وشح الموارد وحتى الفساد أحياناً، إما لتبرير نقص ما، وإما لتعظيم إنجاز عادي.

تلك اللغة السلبية بأثرها، ليست في مصلحة الحكومة، التي لا نشك في أنها تريد أن تتج، ونحن معها في هذا، فاللغة الشكوى الخطابية التي يتقنها أغلب مسؤولي الحكومة تمثل شكلاً من أشكال استجابة الحكومة للظروف والأحداث، لذا تأتي نتائجها من الطبيعة نفسها، أي سلبية، وهذا ما يمكن قياسه من خلال استبيان رأي المواطنين بما أنجزته الحكومة خلال العام ونصف العام الماضيين.

إلى جانب انتصارات الجيش المذهلة خلال العام ٢٠١٧، لا شك أن الحكومة أنجزت ما هو مهم في العديد من المجالات، منها: سعر الصرف، النفط، الكهرباء، الماء، الإنتاج.. وحققنا في معالجة العديد من القضايا: الفقر، البطالة، الفساد، الضرائب... وقضايا أخرى، والأمور نسبية في كل مجال، لكن، ما ننتظره في العام ٢٠١٨ الذي أصبح جلياً بأنه عام الانتصار: أن تعمل الحكومة بعقل يسعى إلى النجاح، عملياً، بشكل أفضل من ٢٠١٧، وهذا يعني أن تغير الحكومة من أساليب استجابتها للظروف والأحداث بشكل إيجابي، مبتعدة عن لغة اللوم والشكوى، فالظروف التي تعاني منها، نعاني منها نحن أيضاً، وربما أكثر، إذ يضاف إليها تبعات ما تعجز الحكومة عن معالجته.

يعرف البعض الجنون بأنه «أن تتوقع نتائج مختلفة من استخدام الأساليب ذاتها»، لذا نتمنى على الحكومة أن تعمل بأسلوب تفكير إيجابي مختلف هذا العام، لأن النتائج حتماً ستكون أفضل، وهذا تلقائياً بغير ريدود فعل، المواطنين حيالها، لتكون إيجابية، لكنهن من الطبيعة ذاتها، فالشكوى تقابل بالشكوى، والإنجاز يقابل بمثله.

مدير مالية ريف دمشق لـ «الوطن»:

التحصيلات الضريبية زادت ١٠٠ بالمئة عام ٢٠١٧

تأهيل مدينة داريا التي تتجه إليها الحكومة ستعمل مالية الريف على العودة مباشرة للعمل بمالية داريا وتفعيلها.

تخريب

وعن مصير الكثير من الوثائق والأضابير في المناطق التي تعرضت للتخريب بين المكي أنه تم في المناطق التي استعادتها الدولة من تشكيل لجان لزيارة هذه المناطق لحبل كل ما يمكن الحصول عليه في هذه المالبات لإعادة تصنيفه وتوضيحه وفي مثال على ذلك المالية داريا بين أنه تم الحصول على نحو ٩٠ بالمئة من السجل المالي على حين يختلف الحال بالنسبة لأضابير المهن، إذ لم تتمكن اللجان من استعادة أي إضابرة من قسم الدخل المطوق جراء تعرض هذا القسم لتدمير مباشر، وفي هذا الإطار يقيد مدير المالية أن هناك توجه كبيراً في وزارة المالية لأتمتة أعمال مديريات المال في المحافظات كافة وأن مالية ريف دمشق تسعى نحو هذا التوجه وتعمل على توفير التجهيزات المناسبة لهذا المشروع المهم وخاصة توفير شبكة حواسيب.

كما أوضح المكي أن محافظة ريف دمشق تنتشر على مساحة واسعة ومن ثم تحتاج إلى كوادر واليات نقل أكبر من المتوفرة حالياً، وأن المديرية عانت خلال الفترة الماضية حالة تسرب في كوادرها وهو ما سبب عدم التمكن من تنفيذ الكثير من الأعمال وخاصة فتح صناديق مالية في العديد من المناطق في ريف دمشق ورغ الحاجة والمطالبات المتكررة لذلك، حيث يقف العائق الأساس في تنفيذ هذه الصناديق هو حاجة هذه الصناديق إلى عاملين من الذكور بسبب طبيعة العمل وحالة السفر والأهباب والإياب في حال كان المكلف بالصندوق من خارج المنطقة، مبيناً أن المديرية تعمل على بدائل لتأمين ذلك منها فرز الجباة المختبئين من الذكور للعمل في هذه الصناديق والعمل على تدريب وتأهيل جباة من الإناث لشغل مثل هذه الوظائف المكتتبية.



عبد الهادي شباب

كشف مدير مالية ريف دمشق عامر المكي لـ «الوطن» عن مذكرة لإحداث قسم لكبار المكلفين في ريف دمشق، حيث أن معظم منشآت كبار المكلفين ضمن محافظة ريف دمشق وخاصة في مدينة عدرا الصناعية ومنطقة تل كردي وغيرها، وتعمل محافظة ريف دمشق على تأمين الخدمات والبنى التحتية والمرافق العامة لهذه المنشآت، وأنه في حال تعذر ذلك يمكن أن يتم الاتفاق مع مديرية مالية دمشق على تحويل قيم التكاليف المحصلة لكبار المكلفين في ريف دمشق إلى مالية الريف.

وحول حجم التحقيقات والتحصيلات المالية التي نفذتها المديرية خلال العام الماضي بين المكي أنها تضاعفت خلال العام الماضي مقارنة مع تحصيلات عام ٢٠١٦ حيث حققت المديرية نسبة زيادة بمقدار ١٠٠ بالمئة خلال عام ٢٠١٧ مقارنة بالعام الذي سبقه، موضحاً أن هناك العديد من العوامل أسهمت في تحقيق ذلك وأهمها تطبيقات القانون ٢٥ لعام ٢٠١٧، والذي منح إعفاءات من الفوائد وغرامات التأخير بالنسبة للمكلفين بالمناطق المتضررة كما سمح بتجزئة وتقسيم قيم التكاليف إلى ثلاث سنوات ومنح براءة ذمة للمكلفين الأمر الذي شجع الكثير من المكلفين على المبادرة لتسديد المستحقات المالية المترتبة عليهم، من أسهم في ذلك قرار منع السفر للمكلفين ممن تجاوزت ذمتهم المالية غير المدفوعة قيمة مليون ليرة، حيث خلق هذا القرار حالة تفاعل لدى المكلفين وخاصة لدى العاملين في قطاع الأعمال والذين يحتاجون للسفر والتنقل بشكل دائم ومن ثم إسراعهم لتسديد ذمتهم المالية.

مشيراً إلى أن العديد من الإجراءات المتخذة في مالية ريف دمشق ومنها متابعة أعمال إجراءات الجباية والوصول بها لمرحلة البيع بالميزان العلني لعبت دوراً مهماً أيضاً في المساعدة بإسراع المكلفين المتعثرين لتسديد مستحقاتهم المالية وخاصة بعد منحهم العديد

من الفرص والوقت للتسديد، مؤكداً أن لهذا الإجراء وقفاً شديداً لدى المتخلفين عن دفع قيم تكاليفهم، بعد أن يشعر بجدية الإجراءات والوصول بها فعلاً لمرحلة البيع بالميزان العلني، موضحاً أن المالية لا ترغب بالوصول لهذا الإجراء إلا عند استفاد الكثير من الإجراءات الأخرى القادمة حيث تم تجهيز بناء

مناسب لعمل هذه المديرية التي ستكون معنية بتأمين الخدمات المالية والتحصيلات للصناعيين في هذه المدينة، كما بين المكي أنه يمكن التوسع في هذا المشروع وإحداث مديرية مالية في البناء نفسه بديلة مديرية مالية دوما نظراً لقرب المكان من مناطق المكلفين في مالية دوما.

وفيما يخص المناطق وخاصة مالية داريا التي تعرضت للتخريب والدمار بين المكي أن البناء الذي كان مخصصاً لمديرية مالية داريا كان من أفضل أبنية المالبات على مستوى القطر وقد تعرض للتخريب والتدمير بنسبة ٤٥ بالمئة وأن التقديرات الأولية لإعادة ترميمه تقدر بنحو ٥٠٠ مليون ليرة، على حين يتم حالياً تسيير أعمال مديرية مال داريا في منطقة الجسر الأبيض ضمن ٥ غرف بعد أن كان بناء مالية داريا يرتفع لخمس طوابق، مبيناً أنه تم خطة إعادة

الفرص والوقت للتسديد، مؤكداً أن لهذا الإجراء وقفاً شديداً لدى المتخلفين عن دفع قيم تكاليفهم، بعد أن يشعر بجدية الإجراءات والوصول بها فعلاً لمرحلة البيع بالميزان العلني، موضحاً أن المالية لا ترغب بالوصول لهذا الإجراء إلا عند استفاد الكثير من الإجراءات الأخرى القادمة حيث تم تجهيز بناء

مناسب لعمل هذه المديرية التي ستكون معنية بتأمين الخدمات المالية والتحصيلات للصناعيين في هذه المدينة، كما بين المكي أنه يمكن التوسع في هذا المشروع وإحداث مديرية مالية في البناء نفسه بديلة مديرية مالية دوما نظراً لقرب المكان من مناطق المكلفين في مالية دوما.

وفيما يخص المناطق وخاصة مالية داريا التي تعرضت للتخريب والدمار بين المكي أن البناء الذي كان مخصصاً لمديرية مالية داريا كان من أفضل أبنية المالبات على مستوى القطر وقد تعرض للتخريب والتدمير بنسبة ٤٥ بالمئة وأن التقديرات الأولية لإعادة ترميمه تقدر بنحو ٥٠٠ مليون ليرة، على حين يتم حالياً تسيير أعمال مديرية مال داريا في منطقة الجسر الأبيض ضمن ٥ غرف بعد أن كان بناء مالية داريا يرتفع لخمس طوابق، مبيناً أنه تم خطة إعادة

مالبات جديدة

كما بين المكي أن مالية الريف تخطط لإحداث مديرتي مال خلال العام الجاري الأولى في منطقة الزبداني ويتوقع إنجازها خلال شهر حيث تم تأمين مقر لهذه المديرية في رابطة الفلاحين في الزبداني ريثما يتم ترميم بناء المالبات السابق في الزبداني، بينما يتم العمل على إنجاز مديرية ثانية لمالية في مدينة عدرا الصناعية خلال الأشهر الثلاثة القادمة حيث تم تجهيز بناء

شركات إدارة نفقات طبية لا يمكنها مجارة السوق.. ومسؤول في التأمين لـ «الوطن»: توفر مساحة أوسع لحالات سوء الاستخدام

الوطن

التي عملت على إنجازها هيئة الإشراف على التأمين لتقييم شركات إدارة نفقات التأمين الصحي، حيث بدأت هذه المعايير من مجالس الإدارات لهذه الشركات حيث اشترطت معايير التقييم لهذه الشركات توفر لعدد من أعضاء مجلس الإدارة الخبرة التأمينية أو شهادة بأحد العلوم الطبية، وضع أعضاء مجلس الإدارة خطط وبرامج عمل الشركة، على حين انتقلت المعايير مع العمليات التشغيلية إلى آلية تصدير الموافقات الطبية وفق معايير موحدة ومعتمدة، وتطوير الشبكة الطبية وفعاليتها وتجديدها باستمرار، ومتابعة الخدمة المقدمة للعملاء في أثناء وبعد تقديم الخدمة، ووجود قسم خاص وفعال للتعامل مع حالات الاحتيال وسوء الاستخدام ضمن ضوابط محددة، وإضافة إلى توفر البرنامج الإلكتروني SYSTEM المستخدم من الشركة ومدى تطويره وفق معايير المراقبة (ووجود لجنة متخصصة محايدة والتجهيزات والأدوات المساعدة لسير العمليات التشغيلية اليومية (البنية التحتية) ونسبة الضسارة (وفق المؤشرات والمحددات التي يبنى عليها هذا المعيار «نسبة عدد المتقنين إلى عدد المؤمنین - معدل تكرار المطالبات للمؤمنین - توزيع المحفظة لدى شركة الإدارة - المحافظة - العمر - الجنس - الانتشار الجغرافي...»).

وفي المعايير الإدارية ذهبت معايير تقييم شركات إدارة نفقات التأمين الصحي إلى النظر بخبرات المدير العام ومؤهلته وهيكلي تنظيمي واضح وتعيينه حسب الكفاءات والخبرات العملية، وعدد العاملين في كل قسم والتصنيف الوظيفي للكوادر، وهل يتناسب عدد العاملين في كل وفقاً لحجم المحفظة، وحالة الانتشار الجغرافي للشركة وعدد العاملين فيها تبعاً لتوزيع المحفظة وعدد المؤمنین، والبرامج التدريبية المتبعة «معدل ساعات العمل التدريبية، ووجود قسم إدارة المخاطر، والحملات الدعائية لخدمات الشركة ومساهمة الشركة في نشر ثقافة الوعي التأميني الصحي لدى الجهات الخدمية وعدد شركات التأمين والجهات الأخرى (الصناديق) التي يتم التعامل معها.

بينما تبحث المعايير في الجانب المالي وفي: هل يتم وضع البيانات المالية وفق المعايير المحاسبية وسرعة الالتزام بسداد مستحقات مقدمي الخدمة ضمن القوائم المحددة بالإنفاقية؟ كما تبحث في مجال خدمة الزبائن في عمل القسم الطبي على مدار الساعة خلال الأسبوع، وشهادتهم وعدهم خلال الفترة الصباحية والمسائية، طريقة إعطاء الموافقات الطبية من خلال البرنامج المعلوماتي عبر الهاتف والفكس والفايبر، و«الواتس آب»، وتوفر لدى الشركة قسم شكوى ملم بجميع جوانب عمل الشركة وبالية التعامل مع الشكاوى والسرعة في معالجتها وفق معيار محدد.

قدر مسؤول في المؤسسة السورية للتأمين في تصريح لـ «الوطن» أن ٣ شركات لإدارة النفقات الطبية مازالت تعتمد في عملها على أنظمة عمل وبرامج تقليدية ولا يمكنها مجارة متطلبات سوق التأمين المحلية واتساع حجم الخدمات المتوقع وتنوع هذه الخدمات وخاصة من جهة ضبط حالات سوء الاستخدام الحاصلة في تطبيق وتنفيذ عقود التأمين الصحي، وهو ما يسهم في توفر مساحة أوسع لحالات سوء الاستخدام التي ينفذها أطراف العملية التأمينية سواء المؤمن له أو مزودو الخدمات الطبية، حيث يمكن لشركات إدارة النفقات الطبية عبر تحديث برامج عملها وتطويرها تحسين الأداء وتطوير جودة الخدمات وضبط البايء عملها، مبيناً أن شركات إدارة النفقات الطبية تتحمل نحو ٢٠ بالمئة من حالات سوء الاستخدام في التأمين الصحي، وهو ما يسهم في زيادة الأعباء والنفقات التي تتحملها الدولة والخزينة العامة لتوفير التأمين الصحي وخاصة للعاملين في الدولة حيث تتجه رؤية المؤسسة لتشمل جميع العاملين والموظفين في الجهات العامة بخدمات التأمين الصحي.

في الإطار نفسه حصلت «الوطن» على نسخة من مذكرة لجملة المعايير

«الأربعاء التجاري» يجمع من يملكون الأفكار التقنية بمن يملكون المال

مراد: تصدير ثلاثة منتجات من ابتكار السوريين.. وتجار: جاهزون للتمويل والتسويق

صالح حميدي

بين نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق عمار البردان أن الاهتمام بالمعلوماتية في سورية ضعيف جداً ويكاد لا يذكر، علماً بأنه من المواضيع المهمة جداً لأي بلد، مشيراً خلال ندوة الأربعاء التجاري أمس إلى أن أهم المشاريع بدأت من أفكار وابتكارات شباب لديهم مقومات وحصولوا على مساعدات من جهات وممولين تمكنوا من تطوير الأعمال وابتاعوا من أكبر الشركات في العالم.

خلال الندوة التي ناقشت دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة في ثقافة المعلومات والاتصالات وتوفير فرص عمل للشباب، وصف البردان الموضوع بالمهم مع ضرورة إيلائه العناية المطلوبة، وقد كانت سورية خطت خطوات مهمة في هذا المجال بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ قبل أن تتسبب الحرب بتراجعها، منوها بوجود أفكار في سورية لو أتت لها المجال فلاشبه لها في العالم المتقدم.

بدورها لفتت مديرة حاضنة ثقافة المعلومات والاتصالات في الجمعية السورية للمعلوماتية فرياد مراد إلى غياب الحاسبة لدى الشباب السوري خلال هذه المرحلة نتيجة الحرب التي تعيشها البلاد وضعف الحافز للإبداع والابتكار وتقديم الأفكار مع التراجع العلمي ومستوى الأفكار المقدمة للحاضنة الأمر الذي «دفعنا إلى مشاريع تساهم في توليد الأفكار والابتكار كما سوف نضطر إلى إغلاق الحاضنة».

مبينة أن حاضنة الأعمال تعمل نتيجة لهذا الوضع الذي يعيشه الشباب السوري على توليد الحافز، فليهم الأفكار والابتكارات عبر الدخول في مشروعات محددة وبرامج تعاون مع الأمم المتحدة في مجالات الذكاء الصناعي وصناعة الألعاب الإلكترونية وبرامج الإنترنت وتقنيات تطليلها للاستخدامات المنزلية، وتم استهداف التركيز على هذه المشاريع التي يسير عليها على اعتبار أنها ضمن المسارات التقنية التي يسير عليها العالم اليوم ويات لدى الجمعية نتيجة هذه الخطوة ٤٠ مشروعاً تم اختيار اثنين لمخهما التمويل المطلوب.

مديرة حاضنة الإعمار أشارت من جانب آخر إلى عدم قدرة



الشباب للتقدم لمشاريع وطرح أفكار وابتكارات خاصة بأتمتة الجهات العامة في الدولة لأن قانون العقود في الدولة يشترط الخبرة وتوافر المؤهلات لدى عارضي هذه الخدمة والشباب الجدد لا تتوافر فيهم هذه الشروط.

وأشارت إلى وجود ٥٤ مشروعاً من أصل ٧٧ طلب مشروع تقدم بها الشباب إلى الحاضنة إضافة إلى وجود ١٦ شركة في سوق العمل و٤ شركات مازالت في الحاضنة حالياً في مجالات تقنية والإلكترونية مختلفة.

مراد بينت أن حاضنات الأعمال تهدف بالدرجة الأولى إلى زيادة فرص نجاح المشاريع الجديدة وضمان استمراريتها وتطويرها واستدامتها بعد تمهيد البيئة الملائمة لها لغتية للصناعات الكبيرة تقنياً وإلكترونيا بدءاً من تبني الأفكار لتحويلها إلى منتجات ثم إلى التسويق والاستثمار وتقديم الدعم والاستشارات ومتابعة وتوجيه الشباب في المجالات التقنية والقانونية والتسويقية.

وأشارت إلى تصدير ثلاثة منتجات إلكترونية إلى الإمارات وقطر، منوهة بضرورة توافر شروط محددة للدخول إلى الحاضنة ولفتت إلى بعض المشاريع والأفكار المطروحة

خربوطلي يطمئن: عقود

جديدة للتوليد والتقنين

سيكون في حدوده الدنيا

الوطن

كشف وزير الكهرباء زهير خربوطلي عن توقيع عدة صفقات ومذكرات تفاهم لتوريد محطات توليد باستطاعة ٤٣٠٠ ميغا واط لإضافتها إلى المنظومة الكهربائية ما يضمن استقرارها، موضحاً أن مدة تنفيذ هذه المشاريع من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات.

منوهاً بأنه خلال العام الجاري (٢٠١٨) «لدينا مشاريع ستضاف إلى المنظومة الكهربائية ومن ثم سيتم رفع الطاقة المولدة لتصل إلى ٦٠٠٠ ميغا واط وساعات التقنين ستكون في حدودها الدنيا».

جاء ذلك خلال تكريم وزارة الكهرباء في أمس لعدد من أسر الشهداء العاملين في مؤسساتها، النقل والتوزيع والتوليد ومركز بحوث الطاقة تقديراً لجهودهم وتضحيات أبائهم في سبيل الحفاظ على استقرار المنظومة الكهربائية وذلك في مبنى الوزارة في دمشق.

وأشار وزير الكهرباء في كلمته خلال التكريم إلى أن قطاع الكهرباء تعرض خلال سنوات الحرب لاستهداف منهج وخسر عدداً كبيراً من العاملين فيه، حيث بلغ عدد الشهداء والمفقودين والجرى قرابة ٥٠٠٠ عاملاً، مؤكداً حرص الوزارة على متابعة شؤون ذويهم وتقديم ما يحتاجونه لأن ما قدمه أبناؤهم في سبيل الحفاظ على استقرار المنظومة الكهربائية لا يقدر بثمن.